القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق وسبل التغلب على المعوقات التي تواجهه

د. بثينة حسيب سلمان الشريفي

الجامعة المستنصرية /بغداد/الجمهورية العراقية

buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq

https://orcid.org/ 0009-0002-3635-9923

المستخلص:

سهم القطاع الخاص بخلق عمليات التنمية الاقتصادية ويعد احد ابرز سبل النهوض بالواقع الاقتصادي لا سيما في البلدان التي تعاني من تلكؤ القطاع الحكومي والمشاكل التي ترافقها من عجو الميزان التجاري وضياع الموارد الاقتصادية، وقد ركزت الدراسة على المعوقات التي تقف في طريق تقدم القطاع الخاص وتم التوصل الى ابرز استنتاج وهو ان الاقتصاد العراقي يعاني من غياب المناخ الاستثماري الملائم والمشجع للعمل والمتمثل بالقوانين والإجراءات والوضع الأمنية والفساد الإداري و...الخ وهو ما حال دون النهوض بالواقع المنشود للقطاع الخاص ،هذا كما قدمت الدراسة مجموعة توصيات كان ابرزها وجوب سعي الحكومة لحث القطاع الخاص نحو القطاعات ذات الاستثمار الحقيقي كالصناعة والمقالع والزراعة لما لها اثر في تقليل الاسترادات وسد الحاجة المحلية وتقليل العجز في الميزان التجاري والترشيد في العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية : الشراكة الوطنية ، الجدار الكمركي، خطط التنمية ،الدولرة، الفساد المالي والاداري.

The private sector and its role in economic development in Iraq and ways to overcome the obstacles it faces

Dr. Butheina Haseeb Salman Al - Shareefi
buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq
https://orcid.org/ 0009-0002-3635-9923

Abstract:

The private sector contributes to economic development processes and is one of the most prominent means of advancing the economy, especially in countries suffering from a sluggish public sector and the accompanying problems of a weak trade balance and lost economic resources. The study focused on the obstacles that stand in the way of private sector progress, and the most prominent conclusion was that the Iraqi economy suffers from the absence of a suitable and encouraging investment climate, represented by laws, procedures, the security situation, administrative corruption, etc., which has hindered the desired advancement of the private sector. The study also presented a set of recommendations, the most prominent of which was that the government should strive to encourage the private sector towards sectors with real investment, such as industry, quarries, and agriculture, given their impact on reducing remittances, meeting local needs, reducing the trade deficit, and rationalizing hard currency.

Keywords:National partnership, customs wall, development plans, dollarization, financial and administrative corruption.

المقدمة:

يعد القطاع الخاص أحد المحاور الأساسية في عملية خلق تنمية اقتصادية على صعيد البلدان المتقدمة او النامية، نظراً للدور الذي يمارسه هذا القطاع في مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما شجع عل منحه المزيد من الاهتمام العالمي، غير أن دوره هذا يتوقف على مدى نضج هذا القطاع وحجمه وطبيعة النظام الاقتصادي السائد عالمياً وكذلك في الدولة، والهيكل الاقتصادي للدولة وحجم التوافق والانسجام في توجيه الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في خلق التنمية في مجمل القطاعات الاقتصادية، لذلك تسعى الدولة إلى تبني سياسات تكون فيها داعمة لجعل هذا القطاع مسهم في البناء الاقتصادي ومعالجة المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وهو ما يعني إعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية وحل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد ورفد العملية التنموية .

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من جملة من المشكلات الاقتصادية أبرزها تدني الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع المديونية ومعدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وبما إن المشكلات كبيرة ومزمنة فأن القطاع الحكومي غير قادر بمفرده على حلها دون إشراك القطاع الخاص، وهذا ما تطلب من الحكومة توفير البيئة المناسبة لخلق بيئة شراكة وطنية بينهما.

فرضية البحث:

تلخص الفرضية ضعف دور القطاع الخاص بما يأهله لأخذ دوره في عملية البناء جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي بما يمكنه في المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى استعراض الواقع الحقيقي والفعلي الذي يلعبه القطاع الخاص في العراق وإسهامه في مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق والوقوف على التحديات والعقبات التي تحول دون بلوغ الحكومة أهدافها في النهوض بهذا القطاع وتحقيق الأهداف المطلوبة ووضع الحلول لتلك العقبات.

كلمات مفتاحية:

1- الشراكة الوطنية: إشراك القطاع الخاص في خطط الدولة لتحقيق الأهداف التنموية.

2- الجدار الكمركي : التعرفة الكمركية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

3- خطط التنمية:- استراتيجية شاملة تستخدم لتعزيز النمو الاقتصادي والتحسن في منطقة أو مقاطعة أو مجتمع..

4- الدولرة:- استخدام الدولار بدلاً من العملة المحلية في الاقتصاد، أو استخدامه إلى جانب العملة المحلية.

5- الفساد المالي والإداري :- هو انتهاك القوانين والانحراف عن تأدية الواجبـــــات الرسمية في القطاع بهدف تحقيق مكسب مالي ام شخصي .

هيكلية البحث: توزعت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: القطاع الخاص .

المبحث الثاني: تقيم واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للفترة (2016 – 2020).

المبحث الثالث: سبل إصلاح وتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص في العراق.

المبحث الأول

القطاع الخاص

يشكل القطاع الخاص أحد الأركان الأساسية، جنباً إلى جنب مع الحكومة في خلق عملية التنمية الاقتصادية والتي تصبو لها جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ويعود مفهوم القطاع الخاص وجذوره إلى الأنظمة الرأسمالية ويمكن تعريفه بتعاريف عدة منها (هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره او تملكه شركات الأشخاص، شركات الأموال او الأفراد)(Samih, Masoud, 1997: 126 .) .

كما تم تعريفه من قبل موسوعة المصطلحات الاقتصادية (هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تملكه ويديره الأفراد او الشركات او الأشخاص او شركات مساهمة)(Hussein Omar, 1995: 203-204).

في حين عرفته موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية للقطاع الخاص (هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية) فضلاً عن النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، أو هو القطاع الذي يقوم بها الأفراد والمنظمات والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى في بعض الحالات بالقطاع الشخصي(Heikal, Abdel Aziz Fahmy, 2014: 684).وعرفته منظمة التعاون والتنمية (بأنه العنصر الأساسي والمنظم في النشاط الاقتصادي الذي يتصف بكونه الوسائل الإنتاجية مملوكة من قبل الافراد، يقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر والقرارات والأنشطة المتخذة) (Buertey J. A sare S.,2014 : 136).

كما عرف بأنه القطاع الذي يديره أفراد ووحدات الأعمال، وتدير دفته الأنشطة الاقتصادية عن طريق آليات السوق، بهدف تحقيق الربح(الربيعي ،فلاح ،2014، 98:)، كما عرف بأنه ذلك القطاع الذي تزيد نسبة حصة الأفراد وملكيتهم في وحداتهم عن (51%) بغض النظر عن شكل الشركات القانوني سواء كانوا أفراد او أمولاً،

سواء كان المالك محلي او أجنبي(Abdul-Ridha: Nabil Jaafar, Al-Zubaidi: Bidaa 2012, 52.).

من خلال هذه التعريفات يتضح أن القطاع الخاص مكمل للعملية الاقتصادية إضافة إلى الدولة في الاقتصاد، والمملوك لجهات غير الدولة كرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال المتمثلة بالشركات الخاصة والمساهمة والمختلطة، بهدف تحقيق أرباح، بموجب قوانين الصادرة من الدولة ساعية إلى تحقيق اقصى منفعة للمجتمع مرسومة وموضحة عبر الخطط الاستراتيجية لتنمية الوطنية.

دور القطاع الخاص في الاقتصاد

يتركز دور القطاع الخاص بكونه مسهم في تحريك وتنشيط عملية التنمية الاقتصادية ضمن الخطط الاستراتيجية للدولة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية فعلى صعيد القطاع الصناعي فيمكن أن يلعب القطاع الخاص دور في تنشيط دور هذا القطاع والذي يمتاز بكونه الرائد لكل قطاعات الاقتصاد الوطني والمحفز لتشغيل العاطلين وحركة السوق، فيمكن للقطاع الخاص أن يصبح مساعد للدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية طويلة المدى عبر السماح له بالولوج إلى العملية الصناعية وفسح المجال بالمشاركة في مشروعات البنى الأساسية كجزء من أداء دوره في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل مما يسهم في توليد مدخلات تساهم في تحريك الطلب ورفع الادخارات من جانب ومن جانب آخر تقليل الاستيرادات مما يخفف من العجز في الميزان التجاري ويضمن الرشادة في إخراج العملات الصعبة من البلاد مع دوره في زيادة مدخلات الخزينة عن طريق رفع مستوى الضرائب (سواء كانت ضريبة دخول ام ضريبة كمركية .....اخ، وهذا يعني ضمان إعادة توزيع الانفاق التشغيلي والسعي نحو تقليل الانفاق العام خصوصاً التشغيلي منه وتوجيه الفارق منه نحو الإنفاق الاستثماري في البنى الأساسية والتحتية، ويمكن أن نحدد دور القطاع الخاص في اي اقتصاد النقاط الآتية

Dr. Moulay: Lakhdar Abdel Razzaq, Merbah, Dr. Bounoua) :(Chaib 2009: 67

1. زيادة فرص الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.
2. إعادة تنظيم دور القطاع العام وتوجيهه نحو إنشاء قاعدة تنموية مساهمة في خلق بيئة استثمارية ناجحة.
3. رفع الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية.
4. توسيع مصادر خزينة الدولة ورفع الواردات المالية لها.
5. تصحيح اختلال الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام.
6. إعطاء الشعب دور في خلق التنمية وإنجاح خطط الدولة الاستراتيجية كون القطاع الخاص جزء من الشعب.
7. جذب الاستثمار الأجنبي والذي يتمتع بامتيازات كبيرة كونه يملك رؤوس أموال يؤهله لمشاريع كبيرة إضافة إلى امتلاكه خبرات في مجالات الأعمال والإدارة وهذا ما يتوفر في الاستثمار المحلي في الغالب.

ويمكن أن نلخص أثر وإسهام القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال المخطط التالي:-

المخطط (1)

الاستثمار في القطاع الخاص ⇐ ↑التوظف ⇐ ↑الدخل(وسوف يأخذ اتجاهين الأول ⇐↑الطلب ⇐ ↑الإنتاجية ↑الاستثمار ⇐ ↑ إنفاق الأسر على (الصحة و الإسكان و التعليم)والثاني⇐ ↑ الإدخار وهو يفترض ⇐ ↑الاستثمار ⇐ ↑النمو اقتصادي (تحسن الخدمات مقدمة للفقراء) ⇐ ↓ معدل الفقر

مميزات ومؤهلات القطاع الخاص

يتمتع القطاع الخاص بجملة من المميزات يمكن استغلالها لتحقيق جملة من الأهداف التي تسعى لها الحكومات ويمكن تحديد أهم الخصائص بالتالي(Dr. Moulay: Lakhdar Abdel Razzaq, Merbah, Dr. Bounoua Chaib :(2009: 67

1. قدرته الكبير على تنظيم الأعمال وتحقيق الأهداف وتحسين مستوى الأعمال والخدمات التي يقدمها.
2. قدرته على زيادة الأرباح وتوجيهها نحو توسعة المشاريع المقامة أو استحداث مشاريع أخرى وهذا ما سوف يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.
3. قدرته على تطوير أساليبه الإدارية من ما تطلب الأمر وفق التطورات العالمية، وهو ما يسهم في رفع معدلات الإنتاجية.
4. اشتراكه مع القطاع العام في تحمل مسؤولية إعادة المشاريع التي واجهت مشكلات إدارية ومالية وأصبحت عبء على الدولة من خلال توجيه الأخيرة لتلك المشاريع حسب الحاجة الاقتصادية والتنموية بما يضمن إعادة دور تلك المشاريع في خلق فرص عمل وسد الطلب المحلي دون أن تواجه الدولة توسع بالاتفاق الاستثماري أو التشغيلي.
5. يتجلى دور القطاع الخاص بخلق فرص عمل كما يسعى إلى تطوير روح الأبداع والتطور العلمي للعالمين في المجالات كافة وحثهم على زيادة مهاراتهم العلمية والفنية واكتساب المعرفة وهذا ما لا يتوفر في القطاع العام مع التأكيد على انتخاب كوادر بشرية ذات الإمكانات الأفضل مما يضمن رفع المستوى الإنتاجي
6. إسهامه في رفع معدلات الإدخار سواء للمستثمرين ام العاملين فيه.
7. التخفيف من حدة مخاوف المستثمرين الأجانب في الولوج في الاستثمار في ظل تحقيق نتائج جيدة من قبل القطاع الخاص الداخلي.

8. يتميز القطاع الخاص بانخفاض الروتين والبروقراطية الإدارية في العمل الإداري وسرعة التغير بالاستراتيجيات بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية.
9. قدرته على تغيير او توسيع المشاريع المستحدثة والمرهون لديه بتغيرات القدرة المالية إضافة إلى المؤهلات العلمية والفنية والإدارية، وهذا ما يساهم في تطوير سوق العمل ورفع نتائج الكفاءة الإنتاجية له.
10. يمكن للقطاع الخاص أن يعمل ضمن مجال منفرد او مجال جماعي وهو ما يعبر عنه بالشركات المساهمة وهي ما تخلق فرص أفضل لتوسيع الادخار وخلق روح الأبداع لدى المواطنين مع إمكانية أن تكون المشاريع أكبر حجماً من العمل المنفرد. من جانب آخر نلاحظ إمكانية أن يكون العمل متضامن مع القطاع الحكومي لضمان نجاح فرص الاستثمار إذ تكون المشاريع قد تميزت بالجوانب الإيجابية التي يتجلى بها القطاع الخاص إضافة إلى الإمكانيات الإدارية والمالية للدولة.

العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

إن تنمية القطاع الخاص تتطلب توفير مجموعة من العوامل الأساسية ذات الارتباط بالمناخ الاستثماري المستقطب له ويعرف مناخ الاستثماري بأنه "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً ام إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية "وبذلك يمكن أن نحدد أهم تلك العوامل(Basyouni: Muhammad Nazir Muhammad, 1986, 55)

1- الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام والذي يقسم على إنفاق تشغيلي يسهم في رفع الطلب والإنفاق الاستثماري والذي سوف يضمن ارتفاع الإنفاق على البنى التحتية بما يضمن تيسير عمل القطاع الخاص
2- معدل نمو الناتج
3- سعر الصرف
4- القروض المصرفية
5- الضرائب وتشمل كل أشكال الضرائب الدخل والكمارك والممتلكات الخاصة من سيارات وعقار وشركات
6- سعر الفائدة
7- الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي
8- الاستقرار الاقتصادي والذي يعرف بأنه (بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن: تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)(القصاص :محمود علي إبراهيم 1995، :31)
9- الاستقرار السياسي
10- الاستقرار التشريعي
11- البنية التحتية المادية و الاجتماعية كل ما يشمل الطرق والمواصلات والنقل بكل أشكاله والسدود والخزانات الخ
12- القانون ومدى تطبيقه في المجتمع

المبحث الثاني

واقع الاقتصاد العراقي .

يعاني الاقتصاد العراقي من جملة من الاختلالات الاقتصادية تتجلى في معظمها في تراجع الاستثمار في مجمل القطاعات الاقتصادية مما أسهم في تراجع الناتج المحلي وارتفاع المديونية لسد الإنفاق الحكومي العام لا سيما النفقات التشغيلية ومن هنا برز الدور الذي من الممكن أن يلعبه القطاع الخاص في تنمية العجلة الإنتاجية وتحريك الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي والجدول (1) يبين واقع الاقتصاد العراقي من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية .

جدول (1)

مجموعة مؤشرات اقتصادية في الاقتصاد العراقي خلال المدة ((2016-2020)

بالأسعار الجارية (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات الكمركية (مليار دولار)	التراجع في معدل النمو	الانفاق الحكومي (مليار دولار)	الفائض / العجز الميزان التجاري	الفجوة الغذائية*	الدين العام	نسبة تغير اصدار العملة	التضخم	سعر الفائدة	اهمية صادرات الوقود	معدل الانكشاف	البطالة
2016	1.006	1.2	155.106	17304-	695	62.208	17.1	0.5	4.3	99.1	45.1	10.3
2017	1.183	12.5	160.282	9549	747	79.109	-2.0	0.2	4	99.9	50.5	16.6
2018	1.069	21.3	175.080	51161	630	75.320	-0.2	0.4	4	99.9	51.8	18
2019	0.308	2.7	200.106	18793	974	69.498	17.2	0.2	4	99.8	50.2	20
2020	0.301	-20.4	211.223	40624	1726	94.574	27.6	0.6	4	88.8	47.7	

تسلسل المصادر:-

1- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء التجارة
2- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
3- تقارير البنك المركزي ،الإحصاء ،مديرية إحصاءات التجارة، لسنوات متفرقة
4- تقارير البنك المركزي ، مديرية الإحصاءات للأبحاث، لسنوات متفرقة
5- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات متعددة.

*- من عمل الباحث (الفجوة الغذائية = الاستيرادات الغذائية – الصادرات الغذائية)

يتضح من الجدول رقم (1) ان الاقتصاد العراقي يعاني من جملة من المشكلات أسهمت في تفعيل مشكلات اقتصادية أخرى لعل أبرزها هو الاعتماد على النفط كمورد اقتصادي أساسي في رفد الميزانية العامة وتراجع إسهام القطاعات الإنتاجية والخدمية وتلاشي دور الضرائب في تمويل واردات الدولة وإسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما ولد عجز مزمن (في معظم الحالات) في الميزان التجاري وارتفاع الإنفاق الحكومي لاسيما التشغيلي بالمقارنة مع الاستثماري وبالتالي تعمقت مشكلة المديونية ومن هنا كان لابد أن تسعى الحكومة العراقية للنهوض بالقطاع الخاص كأحد الأساليب التي تعتمد لحل المشكلات الاقتصادية من خلال الخطة التنموية لتبين انطباع ونوايا الحكومة وأهدافها في خلق شراكة تنموية بين القطاع العام والخاص والجدول التالي يوضح تقديرات نسب الاستثمار الإجمالي وتقسيمه مع القطاع الخاص في الخطط التنموية للحكومة العراقية خلال المدة (2010-2022)

الجدول (2)

تقديرات نسب الاستثمار الإجمالي وتقسيمه مع القطاع الخاص خلال المدة (2010-2022)تريليون دينار الأسعار الجارية

الخطة التنموية	الاستثمار الاجمالي (1)	استثمار القطاع العام (2)	نسبة (2الى1)	استثمار القطاع الخاص 3	نسبة (3الى1)
خطة 2010 - 2014	218.0	182.5	89.5	53.7	46.3
خطة 2013- 2017	417.0	329.0	88.0	79.0	21.0
خطة2018-2022	220	132.0	88.6	60.0	40.0

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية خطط التنمية الوطنية للسنوات خطة (2010 -2014)(2013 -2017)(2018 -2022)

يتضح من الجدول سعي الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تفعيل إسهام القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية من خلال تظمينه بشكل واسع في خطط التنمية عبر الشراكة الاقتصادية على الرغم من كل التحديات الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي جابهت العراق خلال تلك الفترات

تقيم واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي

للفترة (2016 – 2020).

يمكن أن نقيم واقع القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للفترة (2016 – 2020) من خلال توضيح إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إذ إن مؤشر الناتج المحلي يمكن أن يكون هو الدال على الدور الفعلي للقطاع الخاص في الاقتصاد وذلك بمقارنته بالناتج المحلي الإجمالي له مع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام وهو ما يمكن ملاحظته من خلال جدول رقم (3) وكما يأتي:-

جدول (3)

مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2016-2020) بالأسعار الجارية (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمال (1)	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام (2)	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص (3)	نسبة مساهمة 1:2 (%)	نسبة مساهمة 1:3 (%)
2016	198.774.4	114.328.2	84.446.2	57.5	42.5
2017	224.636.3	137.919.8	86.716.5	61.4	38.6
2018	273.083.9	180.786.3	91.297.6	66.5	33.6
2019	279.757.6	178.342.8	101.414.9	63.7	36.3
2020	217.413.6	120.179.1	97.234.5	55.3	44.7

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية. للسنوات 2016 – 2020.

على الرغم من سعي الحكومة إلى تفعيل دور القطاع الخاص من خلال خطط التنمية ((راجع الجدول رقم (2)) إلا أن الجدول (3) يوضح مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص مع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام ويتبين ارتفاع إسهام القطاع العام خلال تلك الفترة باستثناء سنة 2020 إذ شهدت تراجع ويمكن إرجاع ذلك إلى انتشار فيروس كورونا وما رافقها من حظر صحي استمر أكثر من سنة أسهم في تراجع الإنتاج العالمي وتراجع أسعار النفط والذهب عالمياً ليشكل تحسن في إسهام القطاع الخاص مقارنة بنسبة مساهمة في 2018 إذ بلغت (33.6 %) مقابل (66.4 %) للقطاع العام، وهذا يدل على شيء يدل على عدم إمكانية إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي وتغيره تبعاً للظروف العالمية والمحلية. كما يمكن أن توضيح دور القطاع الخاص في مجمل الأنشطة الاقتصادية من خلال مقارنة إسهامه مع إسهام القطاع العام في الناتج المحلي للأنشطة الاقتصادية للمدة (2016-2020)وهو ما

يوضح الدور الفعلي والحقيقي لهذا القطاع وأثره في مجمل الاقتصاد من خلال الجدول التالي:

جدول (4)

إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي للأنشطة الاقتصادية للمدة (2016-2020) بالأسعار الجارية (%)

السنوات / الأنشطة الاقتصادية	2016		2017		2018		2019		2020	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة والغابات والصيد	0.9	99.1	1.2	98.8	1.1	98.9	0.8	99.2	1.2	97.9
التعدين والمقالع	99.4	0.6	99.6	0.4	99.7	0.3	99.6	0.4	99.6	0.4
الصناعات التحويلية	36.8	63.2	37.7	62.3	49.4	50.6	41.9	58.1	35.9	64.1
الكهرباء والماء	83.3	16.7	82.9	17.1	80.1	19.9	76.2	23.8	67.8	32.2
البناء والتشييد	4.9	95.1	3.1	96.9	2.7	97.3	1.8	98.2	2.6	97.4
النقل والمواصلات والخزن	6.3	93.7	6.3	93.7	5.9	94.1	6.8	93.2	7.5	92.5
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	5.8	94.2	13.4	86.6	29.3	70.7	24.8	75.2	12.1	87.9
المال والتأمين وخدمات والعقارات	14.2	58.8	17.4	82.6	19.3	80.7	17.4	82.6	13.9	86.1
خدمات التنمية والاجتماعية والشخصية	83.5	16.5	82.9	17.1	81.8	18.2	82.7	17.3	79.6	20.4

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية في ملحق رقم (2،1، 3)

نلاحظ من الجدول وجود خلل في دور القطاع الخاص وإسهامه في خلق الناتج المحلي الإجمالي لمجمل القطاعات تجسدت بما يأتي:-

1. إسهام القطاع الخاص في القطاعات الخدمية كالنقل وتشيد والتجارة والفنادق حتى إذ بلغت في الزراعة والغابات بلغت عام 2016(99,1%) والبناء والتشييد لم تنخفض النسبة عن (96%)والنقل والمواصلات (94%) عام 2018، في حين نلاحظ أن القطاعات الخالقة للإنتاج الفعلي ظلت في الغالب ضمن نطاق اهتمام القطاع الحكومي فقط إذ نلاحظ قطاع التعدين والمقالع لم يتجاوز بنسبة مساهمة القطاع الخاص فيه (0,6) عام (2016) والماء والكهرباء (32.%) عام 2020 والتي تعد مرتفعة قياساً نسبته في عام 2016 و 2017 التي كانت(16%) و(17%) على التوالي، كذلك قطاع الخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية إذ بلغت اعلى نسبة (20,4%) عام 2020.
2. كما نلاحظ كذلك أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب خلال السنوات فنلاحظ مثلاً رغم إسهامه العالي في قطاع الزراعة والغابات إلى أن هذا الإسهام أخذ بالتراجع من 99% إلى 98% إلى 97% للأعوام (2016 و 2018 و 2020) على التوالي، كذلك الصناعات التحويلية التي تفاوتت بين(63%) إلى (50%) إلى (64%) للأعوام (2016 و 2018 و 2020) على التوالي كذلك الوضع مع التجارة والفنادق التي شهدت تذبذب بين (94%)و(86%) و(70%) لعقود إلى (87%) للأعوام (2016 و 2017 و 2018 و 2020) على التوالي وهذا يمكن إرجاعه إلى أن القطاع الخاص كما اسلفنا يعمل في الغالب ضمن القطاعات الخدمية والتي تمتاز بإمكانية تغيير نوع النشاط حسب طبيعة السوق والطلب المحلي والعرض العالمي لذلك أن هذه القطاعات (الخدمية) بطبيعتها سريعة تحقيق الربح ولا تحتاج إلى رؤوس

أموال ضخمة قياساً بـ الصناعات التعدين والمقالع والماء والخدمات، إذ أن فترة استرداد رأس المال في هذه القطاعات أسرع من القطاعات الإنتاجية الأخرى.

3. في الغالب شهدت سنة 2020 تراجع في إسهام القطاع الخاص في معظم القطاعات عما كانت عليه باستثناء التجارة والفنادق ربما هذا يعود إلى أحداث كورونا وما رافقها في تراجع حجم الإنتاج المحلي بسبب الحظر إذ ارتفعت النسبة بمقدار (14%) بين الأعوام 2019-2020.

وبذلك يعد قطاع الزراعة والغابات في مقدمة القطاعات الجاذبة للقطاع الخاص نسبة عالية بلغت 99.1% لعام 2016 تليها في جذب القطاع الخاص قطاع البناء التشييد نسبة (97.4%) كما في (2018 و 2020) ثم النقل والمواصلات والخزن بنسبة (93%) لمعظم الأعوام ثم تجارة الجملة والمفرد بنسبة لم تقل عن(75%) كحد أدنى مقابل تراجع إسهامه في الخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية إذ لم يرتفع اكثر من (200.4) في أفضل حالاتها نلاحظ التدني أكبر في إسهام قطاع التعدين والمقالع والتي للم يتجاوز(0,6) عام 2016 واخذت بالنزول حتى بلغت (0.4%).

وهنا لابد من أن نقف على الأسباب التي دفعت القطاع الخاص للولوج في قطاعات دون أخرى بفارق كبير جداً حتى أنها استحوذت على بعض القطاعات كالتجارة والغابات والزراعة وقطاع البناء والتشييد في حين تركت قطاعات أخرى كالتعدين والخدمات الاجتماعية ويمكن أن ترجع أسباب ذلك إلى:(Ministry of Planning, 2019: 20, Ministry of Planning, 2020: 25-26, M.M. Salman, Taghreed Dawood Salman, 2015 Al-Sharifi: Buthaina Hassib, 2016: 184).

1. القوانين الاستثمارية غير المنظمة والمنصفة للمستثمرين بما يخلق حافز يدفع المستثمرين للعمل في المشاريع الضخمة كالصناعة والمقالع.
2. التدني في مستويات التعاملات المصرفية وانخفاض حجم القروض القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي لا تشجع على الاستثمار في المشاريع الضخمة ذات رؤوس الأموال الكبيرة كالتعدين والصناعة.

3. عدم استقرار المناخ الاستثماري مما يدفع المنتج إلى الولوج في صناعات سريعة الربح وهو ما تجده في القطاعات الخدمية كالخدمات الاجتماعية.
4. الروتين المقيت الذي يستشري في المؤسسات الحكومية لاستحصال الموافقات والتراخيص للعمل في بعض القطاعات.
5. الفساد المالي والإداري والذي يسهم في تهرب المستثمرين من بعض القطاعات عند تعرضهم للابتزاز.
6. ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة لبعض القطاعات لاسيما الصناعية والماء والكهرباء.
7. تضارب القرارات الصادرة من قبل القطاعات الاقتصادية وعدم دراسة الآثار الناتجة عن إصدار بعض القرارات على باقي القطاعات وهو ما أسهم في تجنب المستثمرين من دخول مجال القطاعات ذات رؤوس الأموال الضخمة مخافة تعرضهم لخسائر كبيرة.
8. تمتاز القطاعات الصناعية والكهرباء بطول فترة الاسترداد رأس المال مما يخلق مخاوف الاستثمار في المشاريع الكبيرة في ظل عدم إكمال البيئة الاستثمارية في العراق.
9. الوضع الأمني وتأثيره على خلق مخاوف لدى أصحاب رؤوس الأموال من العمل في مجالات معينة ذات استقرار مكاني، خصوصاً في ظل تصريحات الحكومة بتواجد بؤر إرهاب في بعض المناطق. وبالرغم من انجذاب القطاع الخاص نحو قطاعات محددة وما يولده في العملية الاقتصادية فيما يخص تنوع النتاج القومي وتقليل الاستيرادات وتغطية الطلب المحلي والتخفيف من البطالة في القوى العاملة خصوصاً من حملة الشهادات الهندسية والمعاهد والثانوية الصناعية غير أن الحكومة تستطيع استغلال انجذاب القطاع الخاص نحو هذه القطاعات كغاية خاصة كونها قطاعات ذات أثر في المجتمع والاقتصاد كقطاع البناء والتشييد إذ يعاني المجتمع العراق من وجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب على الوحدات السكنية بلغ (2.002) مليون عام 2020(Dr. Heikal, Hamed Turki, 2019) وهو في تزايد مع ارتفاع معدلات النمو السكاني لاسيما أن هذا القطاع يمكن أن يخلق فرص عمل لعدد كبير من التخصصات وأصحاب الحرف، وهذا الحال أيضاً في قطاع

الزراعة والغابات إذ له دور كبير في سد حاجة السكان من الغذاء وخلق أمن غذائي وهو ما تنشده معظم الدول، كذلك فأنه يسهم في خلق فرص عمل للعاملين في الريف والبالغ عددهم تقريباً(11) مليون نسمة(Ministry of Planning, unpublished information) وتقليل الاستيرادات المطلوبة لسد الطلب المحلي على السلع الزراعية خصوصاً الأساسية مما يسهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري وترشيد استخدام العملات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات التي تعاني من عجز، كذلك قطاع النقل والمواصلات الذي يسهم في تحريك عجلة التنمية من تأمين وتلبية الحاجات والمواد الخام الأساسية للقطاعات الإنتاجية كما أنه يسهم في يقلل من هدر وضياع المواد الزراعية بين مواقع الإنتاج والأسواق والأماكن المطلوبة فيها.

وبذلك فأن الدولة قادرة على استغلال انجذاب القطاع الخاص نحو هذه القطاعات في الوقت الحاضر، غير أنه لابد من سعي الحكومة لإزالة كل العقبات التي من شأنها أن تمنع او تحول دون توجه اندفاع القطاع الخاص نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى كالتعدين والمقالع وقطاع الماء والكهرباء وذلك عبر اعتماد كل ما من شأنه أن يؤمن إزاحة المخاطر والمخاوف والتي تنتاب المستثمرين وتجعلهم عازفين عن الاستثمار فيها، نظراً للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في خلق تنمية اقتصادية مستدامة من خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل والخريجين كذلك استقلال الموارد الأولية المحلية كما أنه يسهم في سد جزء من الطلب المحلي الذي يلبي عبر الاسترادات وإمكانية توسيع أفق الصادرات مما يقلل من العجز في الميزان التجاري، وهذا ما يتطلب من الدول تبني مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تذليل تلك العقبات ورفع معدل جذب القطاعات الاقتصادية التي تشكل من انخفاض ولوج القطاع الخاص به وهو ما سوف يتم توضيحه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

سبل إصلاح وتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص في العراق

يعيش العراق منذ عقود جملة من التحديات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والتي تكاد تكون مزمنة ومستمرة تمثلت بواقع سياسي مضطرب أسهمت في خلق تحديات خطرة أثرت بمجمل الحياة على الواقع البشري والثقافي إلى المستوى الصحي والتعليمي المتدني، كما أسهم الواقع السياسي في إلحاق أذى بالواقع الاقتصادي كما رافقت العملية السياسية من حروب وأزمات عسكرية وحصار واقتتال طائفي، وقد استنزفت تلك التحديات الموارد المالية والبشرية للعراق وأسهمت في تدمير البنى التحتية وهذا أدى إلى إحداث اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي راجع الجدول رقم (1)، والتي تستدعي اتخاذ إجراءات من شأنها إحداث تغير في الواقع الفعلي للاقتصاد العراقي ومن أهم تلك الإجراءات هي تهيئة وإعداد القطاع الخاص لأخذ دوره الحقيقي في مساندة القطاع العام في ظل معالجة تلك المشكلات.

غير أن إمكانية أن يأخذ القطاع الخاص دوره الحقيقي في العملية الاقتصادية مسألة ليست بالسهلة في ظل التحديات التي تجابه القطاع الخاص بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام ويمكن إبراز أهم تلك العقبات بـ:

1. العقبات الاجتماعية: والتي تتركز في عدم السماح للقطاع الخاص من العمل في بعض المجتمعات المحافظة بسبب القيم العشائرية في بعض مناطق العراق، وكذلك عدم السماح للنساء في العمل، او تعرضهم للابتزاز من قبل الخارجين عن القانون وهو ما يسهم في ضياع وهدر القوى العاملة والتي تعد من أهم الموارد الاقتصادية (Prof. Dr. Al-Rubaie: Muhammad, 2021)
2. العقبات التعليمية: والمتمثلة بالمعوقات التي تواجه العملية التعليمية خصوصاً للنساء وهروب الأطفال من المدارس بسبب صعوبة المنهاج التعليمي او بسبب الوضع المادي للأسرة وارتفاع معدلات الفقر مما يدفع بهم إلى التهرب من

التعليم والالتحاق بسوق العمل مبكراً، وهذا ما يسهم في تدني المستوى التعليمية للمعروض من الأيدي العاطلة وتراجع فرص تطوير القطاع الخاص لاحقاً.

3. المعوقات القانونية والمتمثلة بضعف سيادة القانون في معظم مناطق العراق خصوصاً المناطق الريفية والتي تماز بتسلط القيم العشائرية والالتحاق بسوق العمل، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.، وهذا ما يخلق مخاوف من انعدام رؤوس الأموال والمجازفة من قبل أصحابها.
4. تحديات أمنية تمثلت بالاضطرابات التي يعاني منها الواقع السياسي العراقي لأكثر من ستة عقود يعاني العراق من الحروب والنزاعات الداخلية وتقلبات سياسية أدت إلى خلق مخاوف لدى المستثمر المحلي والأجنبي من الدخول إلى القطاعات الاقتصادية والاستمرار فيها خصوصاً المشاريع ذات رؤوس الأموال الضخمة.

المعوقات الاقتصادية:

يشكو العراق من ظاهرة أحادية التمويل لموازنة الدولة والتي تعتمد على النفط في تحويل موازنتها والذي لم ينخفض إسهامه عن (90%)(Adhib Ali Karim, 2022) منذ 2003 من إيرادات الموازنة العامة، وتعد هذه الظاهرة من أخطر ما يمكن أن تواجهها الاقتصاديات بشكل عام والاقتصاد النامي بشكل خاص لما له من آثار اقتصادية وبيئة واجتماعية خطرة. ويمكن أن نوجز الآثار المترتبة على غياب القطاع الخاص على الاقتصاد بما يلي:

1. تراجع المدخرات لدى المصارف ومن ثم تراجع القروض الممنوحة للمشاريع من جانب وعزوف أصحاب الأموال عن العمل في القطاعات المحلية وذلك ويمكن أن يرجع بسبب ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم وفقدان الثقة بالعملة المحلية بما تسبب بتوسع ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي (Greetings, Amina, 2023).

2. تصدر العراق و لسنوات طويلة قائمة الفساد الإداري والمالي عالمياً(Al-Dabbagh Ahmed, 2022) فانتشار الفساد في كل مفاصل الاقتصاد وعند شروع صاحب راس المال في الاستثمار ابتداء من استحصال الموافقات لإنشاء المشروع واستحصال تراخيص الاستيراد والتفتيش ... الخ فضلاً عن أخذ الخاوات والأتاوات للسماح لهم بالعمل.

3- تراجع دور القطاعات الإنتاجية الهامة في الاقتصاد كالصناعة والزراعة والخدمية كالسياحة والصحة والتعليم.

4- انخفاض إسهام الواردات العامة والمتأتية من الضرائب والكمارك كونها تجنى من القطاعات الإنتاجية والخدمية تعاني هي بالأصل من تراجع.

5- ارتباط الوضع الاقتصادي في العراق بالتغيرات العالمية وتأثيرها من خلال سعر برميل النفط فارتفاع ظاهرة اعتماد الميزانية العامة على الصادرات النفطية بسبب انحسار إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى أدى في العرض من السلع والخدمات الأخرى مما تولد عنه توسع حجم الاستيرادات لسد إجمالي الطلب المتزايد خصوصاً الغذائي إذ يشكل الطلب على السلع الغذائية ما نسبته (36%) من دخل الفرد(The relationship between Mahdi Mohsen and Murad: Najla Ali 2007, 13) وهو ما أسهم في رفع العجز غذائي إذ بلغ إسهام معدل النمو السنوي المركب للمدة (2004 – 2021) 9.5%(Mohsen: Samir Abdul Shamran 2023: 78)، وهو ما نتج عنه (تبيعة غذائية وفقدان الأمن الغذائي) إذ بات العراق عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية المرتبطة بسياسات وقرارات وظروف بلدان الجوار المغذية لاستيرادات العراق(Mohsen: Samir Abdul Shamran 2023: 77) راجع الجدول رقم (1) يوضع العجز في الميزان التجاري.

6- هدر الموارد الطبيعية وضياعها خصوصاً الزراعية منها وهو ما حدث بسبب

- تصحر ما نسبته (70%)(وليد خوري، 40 يوليو، 2023) من أراضي العراق الزراعية مما تسبب بخسارة العراق لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية .
- تحويل ما يقارب (70%) من مساحة الأراضي الزراعية إلى مجمعات ودور سكنية بعد جرفها ففي عام 2018 تم تجريف (10 مليون متر مربع) وفي عام 2020 تم بناء (12) مجمع سكني على الأراضي الزراعية(Ahmed Hamed, 2021). هذا ما يعني خسارة العراق فرصة تطوير الإنتاج زراعته في المستقبل .
- لم يسع العراق إلى رفع خزينه المائي في فترة ارتفاع معدلات الأمطار وارتفاع منسوب نهري دجلة والفرات خلال الفترة (2003-2019) مما تسبب بدخوله شحة مائية تسببت في خروج بحيرة الحبانية من الخزن الستراتيجي المائي بعد استغلاله بالكامل عام 2022، والتحول نحو الثرثار لسد العجز المائي في صيف 2023(Ahmed Hamed, 2021) والذي حصل بعد انخفاض استحقاقات العراق المائية بنسبة (70%) (Abdullah Salam, 2023).
- هدر الغاز المصاحب للنفط المستخرج من حقول النفط مما سبب حدوث عدد من المشكلات كالتلوث البيئي مما يرفع احتمالية تحمل العراق لضريبة كاربون أعلى بسبب الدخان المصاحب للاحتراق فضلاً عن خسارة ثورة هامة (الغاز) في الوقت الذي ينفق العراق مبالغ لاستيراده لسد الطلب المحلي إذ تم حرق (17.37) مليارم^3 في عام 2020 فقط مما يشكل خسارة تقدر بـ (12) مليار دولار سنوياً لسد العجز في الغاز عن طريق الاستيراد(Ahmed Ammar, 2024).

- ارتفاع البطالة وضيق فرص التشغيل وارتفاع معدلات البطالة والذي جاء نتيجة انحسار دور القطاع الخاص ضمن القطاعات الاقتصادية الخدمية وغياب إسهامه في القطاعات الإنتاجية الحقيقية . لاسيما الصناعية والزراعية، هذا كما بات الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة عدم تناسب قوى العرض على اليد العملة مع الطلب على القوى العاملة من حملة الشهادات مما تسبب في خروجهم بمظاهرات احتجاجية للمطالبة بتوفير فرص عمل لهم ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى :

أ. سوء تنظيم قبول الطلبة في الجامعات العراقية.

ب. فسح المجال أمام الجامعات الأهلية وبمعدلات واطئة أسهم في فقدان الكوادر الوسطية كخريجين المعاهد واعداديات الصناعة والفنين.

ج. انحسار التعين المركزي بكليات تخصصات المجموعة الطبية وتوسع منح تراخيص انشاء الجامعات الأهلية لهذا الاختصاص مما دفع الأسر إلى زج أولادهم في هذه التخصصات رغم ارتفاع تكاليف الدارسة فيها.

وتعد ظاهرة البطالة من أخطر المظاهر الاقتصادية ذات المدلولات الاجتماعية وسياسية وصحية وأمنية، إذ تسبب ارتفاع معدلاتها في انتشار العديد من الظواهر الخطرة ذات الأثر السلبي على المجتمع العراقي مثل(Pearls of Iraq, 2021, Mustafa Hussein, 2019, Mustafa Habib, 2019, Mohsen, Samir Abdul Shamran 2023: 78) :

ا- ارتفاع معدلات الطلاق وتأخر الزواج بين الشباب.

ب- انتشار تعاطي الحبوب والمخدرات بين الشباب .

ت- خروج الشباب بمظاهرات بين الحين والآخر وإلحاق الأضرار بالأموال العامة والقوات الأمنية.

ث- نتيجة انحسار إسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى باستثناء النفط في الإنتاج المحلي انحسر معه إسهام القطاع الخاص في العملية الاقتصادية وهذا ما ولد تراجع في إسهامه في النشاط الاقتصادي بشكل عام، فقد تراجع إسهام في تشغيل اليد العاملة، كذلك إسهامه في معالجة العجز في الميزان التجاري.

خطوات الحكومة ومساعيها للنهوض بواقع القطاع الخاص

تسعى الحكومة إلى اعتماد خطوات أساسية هامة جداً صاغت منها خلال مساعيها إلى انعاش القطاع الخاص ورفع مستوى إسهامه في الاقتصاد من خلال إدخالها ضمن استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية الثلاث للفترة (2010 – 2022)، والتي كانت من ضمن أولوياتها جميعاً تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وذلك من خلال:

1. توسيع حجم القطاع الخاص في الاستثمار، وقد اختلفت طموحات الحكومة في رفع إسهامه في الاقتصاد حسب الخطط بسحب توقعات أسعار النفط وتوقعات إيرادات الدولة المتعدد من الضرائب والكمارك والدين العام الداخلي والخارجي، نلاحظ أن خطة (2010-2014) كانت قد عبرت عن الطموح الأكبر من قبل الدولة في النهوض بالقطاع الخاص والشراكة في العملية الاقتصادية إذ وصلت إلى (46%) من إجمالي الاستثمار المخطط خلال تلك السنوات، غير أن هذه النسبة أخذت بالتراجع إلى (21%) في خطة (2014 – 2018)، إلا أنها عادت بالارتفاع إلى 40% في خطة التنمية الأخيرة (2018 – 2022)، وهذا يعبر عن إصرار الحكومة في إفساح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ دور أوسع في النهوض بواقع الاستثمار العام في العراق(Ministry of Planning, various years, Department of Economic and Financial Policies, various years, Ministry of Planning, various years Ministry of

Planning, Iraqi National Development Plan (2013-2017), (Ministry of Planning, National Development Plan 2012

2. انتقدت الخطة الاستثمارية (2013 – 2017) ركود دور القطاع الخاص خلال السنوات السابقة، إذ تميزت استثمارات القطاع الخاص بواقع تقليدي وأنماط ثابتة رغم توجهات وسعي الدولة للسماح له بالعمل ضمن الاستثمارات العامة وفي جميع القطاعات (الاجتماعية والاقتصادية والخدمية مع ذلك نلاحظ ضعف إسهامه في توليد الناتج في قطاعي التعليم والصحة والتي لم تتجاوز(15%) من إجمالي الناتج القومي للأعوام (2010 – 2019)((Ministry of Planning, Plans (2013-2017): 6)).

كما يؤكد اهتمام الحكومة بهذا الشأن تأكيد هيأة المستشارين في مجلس الوزراء على إعداد استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014 – 2030) (راجع الجدول1) قادرة على المشاركة الوطنية والمنافسة الإقليمية وتكامل المشاريع عالمياً بما يسهم في خلق تنوع العرض المحلي وسد الطلب المحلي كذلك تنمية المستدامة وكل ذلك يسهم في رفع مستوى التشغيل للقضاء على البطالة(Republic of Iraq, 2014, 10-12).

غير أن من متطلبات هذه الاستراتيجية اجتياز المراحل الثلاث هي(Republic of Iraq, 2014, 10-12) :

أ. مرحلة قيادة الدول وتمتد للفترة (2014 – 2017).

ب. مرحلة شراكة الحكومة مع القطاع الخاص تمتد للفترة (2018 – 2022).

ج. مرحلة التي يقود فيها القطاع الخاص الحياة الاقتصادية والتي تشمل المدة المتبعة بعد خطة (2018 – 2022) حتى 2030.

رؤية العراق للقطاع الخاص في عام 2003 والتي وضعته ضمن أهم محاورها الاستراتيجية وأفردت له أهداف تسعى إلى النهوض بالقطاع الخاص وتشجيع

الاستثمار المحلي واستقدام الأجنبي منه كذلك كما وضعت نصب عينها تطوير الشركات الوطنية بما يدعم تنوع الأنشطة الاقتصادية (Ministry of Planning, 2019: 36).

ومن هنا فأن على الحكومة أن تشرع تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات مدعومة بحزمة إجراءات وسياسات تهدف إلى استنهاض دور القطاع الخاص يمكن إيجازها بما يأتي:

1. الدعم القانوني: إعادة النظر بالصياغات القانونية والإدارية والتنظيمية تهدف من خلالها إلى تذليل المعوقات بما يؤمن تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية الإنشاء مشاريع القطاع الخاص.
2. الدعم المالي: والذي يؤكد على تذليل كل المعوقات والعراقيل التي تحول دون التمويل الذي يحتاجه القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات ذات أثر اقتصادي تراكمي كالصناعة والمقالع والزراعة.
3. الدعم الأمني: وذلك يكون بدعم الأمن بما يخلق اطمئنان لدى المستثمرين لمشاريعهم واليد العاملة في تلك المشاريع، وهو ما يشهد تحسن والحمد لله.
4. الدعم البشري: إعداد وصياغة البرامج التدريبية وتأهيل القوى البشرية المتعلمة منه وغير المتعلمة بما يضمن انسجام العرض منها مع احتياجات السوق.
5. الدعم الإداري: والذي يمهد تسهيل منح الإجازات والتراخيص وتخصيص الأراضي اللازمة لتشييد المشاريع وتوسيعها ومنح الإعفاءات الضريبية والكمركية خصوصاً في المراحل الأولى لتشديد وإنشاء المشاريع والسعي إلى تفعيل الجدار الكمركمي والذي يضمن حماية السلع والمواد المنتجة محلياً في بداية نشأتها بما يقلل من أثر منافسة السلع الأجنبية لها.
6. الدعم التنظيمي: والذي يسعى إلى خلق شراكة بين القطاع العام والخاص وتشجيعه على الولوج في القطاعات التي تحتاج إلى خبرات ومؤهلات فنية كذلك رؤوس أموال ضخمة ومساحات من الأراضي كبيرة وهو ما تستطيع الحكومة توفيره وتهيئته للقطاع الخاص بما يساعد على خلق شراكة وطنية.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. إن الحكومة العراقية ساعية ومنذ 2003 إلى النهوض بواقع القطاع الخاص من خلال خطط الدولة للتنمية ورسم الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية.
2. رغم كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص غير أننا لاحظنا من خلال البحث أن القطاع الخاص سعى إلى الاندفاع نحو قطاعات ذات الطابع الخدمي والسريعة الربح ولا تحتاج إلى رأس المال كبير لتكوين المشروع .
3. .تميزت المرحلة السابقة بضعف دور القطاع الخاص في المشاريع ذات الاستثمار الحقيقي كمشاريع التعدين والمقالع على سبيل المثال.
4. يعاني الاقتصاد العراقي من غياب المناخ الاستثماري الملائم والمشجع للعمل والمتمثل بالقوانين والإجراءات والوضع الأمنية والفساد الإداري و...الخ وهو ما حال دون النهوض بالواقع المنشود للقطاع الخاص.

التوصيات

1. لابد للحكومة أن تسعى إلى تذليل المعوقات التي تحول دون إنجاح طموحاتها في استنهاض القطاع الخاص سواء كانت قانونية او إدارية او فنية او امنية.
2. لابد للدولة أن تسعى إلى خلق الشراكة في الاستثمارات خصوصاً الكبيرة منها سواء كانت الشراكة المالية او تقديم المؤهلات والخبرات الفنية.
3. لابد من السعي من قبل الحكومة لحث القطاع الخاص نحو القطاعات ذات الاستثمار الحقيقي كالصناعة والمقالع والزراعة لما لها أثر في تقليل الاستردادات وسد الحاجة المحلية وتقليل العجز في الميزان التجاري والترشيد في العملة الصعبة.

Sources

Arabic Books

1- Hussein Omar, Encyclopedia of Economic Terms, Cairo Modern Library, Cairo, 1995.

2- Al-Rubaie, Falah, 2014, Economic Development between the State and the Private Sector, Faculty of Administration and Economics, Libya.

3- Samih, Masoud, 1997, Economic Encyclopedia, Beirut.

4- Al-Alaq, Mahdi Mohsen, and Murad, Najla Ali, 2007, Trends in Change in Household Consumption Patterns in Iraq, Baghdad.

5- Abdul-Ridha, Nabil Jaafar, and Al-Zubaidi, Baidaa, 2012, Reality in Iraq, Al-Hiwar Al-Matn, Administration and Economics, Issue 3689, Baghdad.

6- Heikal, Abdel-Aziz Fahmy, 1987, Encyclopedia of Economic and Statistical Terms, Dar Al-Nahda, Lebanon.

Theses and Dissertations

1- Al-Sharifi: Buthaina Hasib, 2016, "Fundamentals of Iraqi Foreign Trade after 2003 and its Future Prospects in Light of Selected Experiences," College of Administration and Economics, Department of Economics, Al-Mustansiriya University.

2- Mohsen: Samir Abdul Shamran, 2023, "Customs Policy and Its Impact on the Sustainability of Food Security in Iraq for the Period (2003-2021), College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Master's Thesis.

3- Al-Qassas: Mahmoud Ali Ibrahim, 1995, "The Effectiveness of Monetary Policy Used in Economic Reform in Egypt and Its Impact on Banking Activity - 1992-82," Unpublished Master's Thesis, Faculty of Commerce, Ain Shams University.

4- Basyouni: Muhammad Nazir Muhammad, 1986, "The Role of Economic Policy Towards Foreign Direct Investment with a Study of the Industrial Sector in Egypt in Light of the Economic Openness Policy," Unpublished PhD Thesis, Faculty of Commerce, Ain Shams University.

Journals

1- Dr. Moulay: Lakhdar Abdel Razzaq, 2010, University of Kasdi and Merbah, Ouargla: Merbahed, and Dr. A. Shaib: Bounoua, University of Abu Bakr Belkaid, Tlemcen, 2009, "The Role of the

Private Sector in Economic Development in Developing Countries - A Case Study of Algeria" - Al-Baheth Magazine - Issue 07/2009.

Reports

1- Republic of Iraq, Council of Ministers, Advisory Board, Private Sector Development Strategy (2014-2030), Baghdad, 2014.
2- Ministry of Planning, Brief Report on the Labor Market Assessment and Skills Analysis Project in Iraq and the Kurdistan Region, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris, 2019.
3- Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies National Development Plans for the years (2010-2014), (2013-2017), (2018-2022).
4- Ministry of Planning, National Development Plan 2018-2022.
5- Ministry of Planning, Iraqi National Development Plan (2013-2017).
6- Ministry of Planning, National Development Plan (2010-2014), April 3, 2012.
7- Ministry of Planning, Unpublished Information.
8- Ministry of Planning, Unpublished Information.
9- M.M. Salman, Taghreed Dawood, Financial and Administrative Corruption in Iraq, Economic and Social Department: Its Causes, Types, Manifestations, and Ways to Address It, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Office of the Inspector General،2015
10- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Department of National Accounts, Appendix No. (1, 2, 3).
11- Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Department of National Accounts for the years 2016-2020. 12- Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of Trade Statistics
13- Ministry of Finance, Economic Department
14- Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Statistical Organization, Statistical Collections for various years
15- Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies, National Development Plans for the Plan Years (2010-2014), (2013-2017), (2018-2022)
16- Reports of the Central Bank of Statistics, Directorate of Trade Statistics, various years

17- Reports of the Central Bank of Statistics, Directorate of Statistics and Research, various years Send feedback Side panels History Saved

Internet

1- Ahmed Hamed, 2021, The housing crisis in Iraq has led to the deforestation of thousands of acres of agricultural land. Viewed on July 29, 2023.
https://almadapaper.net/print.php?cat=240509

2- Lake Habbaniyah faces a water crisis that threatens its existence. Viewed on July 29, 2023. July 16, 2023. https://almasalah.com/archives/58952

3- Abdullah Salam, Baghdad, March 15, 2023, Historic decline in Iraq's water reserves due to drought. What about drinking water? Baghdad. Viewed on July 29, 2023.
https://www.aljazeera.net/politics/2023/3/15

4- Ahmed Ammar, Iraq's natural gas production is expected to rise to 55 billion cubic meters by 2024-03-30 2050,
https://attaqa.net/2024/03/30/%D8%

5- The Most Important Contemporary Social Problems, January 13, 2021, viewed on July 28, 2023. March 2020 https://www.dorar-aliraq.net/threads/1155145-%

6- Mustafa Hasi, September 18, 2019, Graduate Demonstrations Besiege Officials in Government Buildings - Unemployment - Iraq, viewed on July 28, 2023.

7- Khoury: Walid, July 4, 2023, Desertification Reaches 70% of Iraq, viewed on July 29, 2023. July 4 https://www.alarabiya.net/politics/2023/07/04

8- Al-Dabbagh: Ahmed, October 8, 2022, Corruption Drains Iraq... What Is Its Extent and What Is the Government's Role in Combating It? https://www.aljazeera.net/politics/.

9- Al-Dhahab: Ali Karim, January 10, 2023, Iraq achieved the highest oil revenues in 2022... Will this be reflected in its economy and citizens? Viewed July 28, 2023. https://www.aljazeera.net/ebusiness/

10- Prof. Dr. Al-Ri'i: Muhammad, September 23, 2021, Education problems in Iraq and their solutions, Viewed July 28, 2023. https://iraqieconomists.net/ar//

11- Al-Salami, Amina, January 20, 2023, Planning announces the inflation rate in Iraq and the government's measures to address it. https://www.ina.iq/176258--.html

12- Dr. Heikal: Hamed Turki, Saturday, May 4, 2019, The Problem of the Housing Deficit in Iraq: The Reality and Proposed Solutions, viewed on July 28, 2023. https://al-aalem.com/opinionD9%81%D9%8A

Foreign sources

(1) Buertey J. A sare S., public prirate partnership in chana: A panacea to the in frastrucu-tural deficit?, International Journal of Constructor Engineering and Management, 2014.